مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

جوانب من العلاقات الإيرانية – المصرية في وثائق وزارة الخارجية الإيرانية ١٩٢٢ - ١٩٤٥

أ.د. أحمد شاكر عبد العلاق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة الكوفة
جمهورية العراق

مُلَخّص

نُعدّ العلاقات الإيرانية – المصرية من بين الموضوعات التاريخية المهمة للغاية على اعتبار أن كلا الدولتين كانتا وما زالا يشكلان مناطق جذب سياسي واقتصادي واجتماعي ليس على المستوى العربي أو الإسلامي، بل على المستوى العالمي. لقد تناولنا محور العلاقات الإيرانية – المصرية خلال مدة تاريخية حرجة للغاية ومهمة وفيها تطورات دولية وكانت غايتنا إعطاء وصف سريع لما تضمنته وثائق وزارة الخارجية الإيرانية التي جاءت باللغة الفارسية وقد رأينا لزامًا علينا كباحثين ومؤرخين إظهار ذلك الوجه المميز والمشرق من تاريخ العلاقات بين البلدين، وبالفعل وجدنا أن تلك الوثائق بما احتوته من معلومات مهمة للغاية تخص بعض جوانب العلاقات بين البلدين منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذا ما ضمناه في ثنايا البحث. الهدف الرئيس من البحث هو تسليط الضوء على واحدة من أبرز حلقات العلاقات الدولية بين إيران ومصر من خلال وثائق وزارة الخارجية الإيرانية ولقد أخذنا بالحسبان انتقاء نوع الوثيقة وطبيعة محتواها لكي نبين للقارئ الكريم أهمية أن تكون هنالك روابط تاريخية وعلاقات حقيقية بين بلدين إسلاميين. وقد توصل البحث إلى أن الجانب السياسي والدولي كان هو العلامة الأبرز والحلقة الأهم في محور العلاقات الإيرانية المصرية.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٥ يوليو ٢٠٢٢
تاريخ قبول النشر: ١٩ أغسطس ٢٠٢٢

كلمات مفتاحية:

الوثائق الفارسية؛ الوثائق الإيرانية؛ العلاقات التجارية؛ تاريخ إيران؛ علاقات ثنائية

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/KAN.2022.299580

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

أحمد شاكر عبد العلاق، "جوانب من العلاقات الإيرانية – المصرية في وثائق وزارة الخارجية الإيرانية ١٩٢٢ - ١٩٤٥"- دورية كان التاريخية- السنة الخامسة عشرة- العدد السابع والخمسون؛ سبتمبر ٢٠٢٢. ص ١٤١ – ١٤٧.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: ahmedalalaq@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقَدِّمَةُ

تهدف الدراسات الوثائقية لزامًا إلى بيان حقائق لم ترد في المصادر التاريخية العادية تلك المصادر التي اعتدنا واعتاد المؤرخون على تداولها واستخدامها، نحن هنا بصدد استخدام مجموعة وثائقية باللغة الفارسية صادرة عن وزارة الخارجية الإيرانية تضمنت محتوى علمي تاريخي غاية في الأهمية. لذا وجدنا لزامًا علينا البحث في ثنايا هذه الوثائق وتفصيلها وطرح ما تضمنته على شكل بحث علمي يبحث في علاقات أبرز دولتين على المستوى الإسلامي تقريبًا وهما إيران ومصر. الهدف الرئيس من البحث هو تسليط الضوء على واحدة من أبرز حلقات العلاقات الدولية بين إيران ومصر من خلال وثائق وزارة الخارجية الإيرانية ولقد أخذنا بالحسبان انتقاء نوع الوثيقة وطبيعة محتواها لكي نبين للقارئ الكريم أهمية أن تكون هنالك روابط تاريخية وعلاقات حقيقية بين بلدين إسلاميين.

أولاً: معاملة الرعايا الإيرانيون

في ملاحظة عند قراءة نصوص الوثائق الفارسية الخاصة بالعلاقات مع مصر وجدنا أنها اهتمت بشكل كبير للغاية بموضوع طرق التعامل مع الرعايا الإيرانيين في مصر وان حكومة إيران كانت تعمل جاهدة على توفير الأمن والحماية اللازمة لهؤلاء الرعايا، ولا يخفى أيضًا بالمقابل أن حكومة مصر كانت وبحسب تلك الوثائق تعمل على تشديد العقوبات على كل من يثبت تورطه بتهديد أو قتل أو إيذاء جميع الرعايا الأجانب في بلادها بما فيهم الإيرانيين.

وبهذا الصدد وجدنا نص برقية بعث بها القنصل الإيراني في مدينة دمنهور بتاريخ العاشر من حزيران عام ١٩٢٢ الى السفير الإيراني في القاهرة أخبره فيها أنه وبناءً على تعليمات صدرت من وزارة الداخلية المصرية نشرت في جريدة الأهرام تفيد أن جميع الدبلوماسيين والرعايا الأجانب يعاملون كبقية أبناء المجتمع المصري وانهم ليس لديهم أية حصانة أي بمعنى انهم يحاكمون في المحاكم المحلية.[١] حقيقية بقيت هذه المسالة محل خلاف وجدل كبيرين بين إيران ومصر وجرت جملة مخاطبات بين الجانبين بهذا الخصوص، سيما بعد حالات التهديد والتسليب التي تعرض لها عدد من الرعايا والتجار الإيرانيين في مصر.

وفي أعقاب تقديم السفير الإيراني بعريضة احتجاج الى وزارة الخارجية المصرية بهذا الخصوص استلمت القنصلية الإيرانية بدمنهور أيام الثاني من أيار والثاني عشر منه والسادس من حزيران عام ١٩٢٥م رسائل رسمية من الأمانة العامة للحكومة المصرية متضمنة رأي الادعاء العام في الحكومة المصرية بخصوص التعامل مع الرعايا والموظفين الإيرانيين اعتبار أن جميع هؤلاء الموظفين رسميين يجب التعامل معهم بخصوصية أسوة ببقية موظفي الدول الأجنبية، وعليه صدر في ملحق جريدة البصير المصرية يوم الحادي عشر من حزيران عام ١٩٢٥م تعليمات حول معاملة الرعايا الإيرانيين في مصر صدرت عن وزارة الخارجية وبتعليمات الادعاء العام تفيد أن موظفي البعثة الدبلوماسية والقنصليات الإيرانية جميعًا يتمتعون بنفس المزايا المنصوص عليها في المواد القانونية الخاصة بمعاملة الموظفين الأجانب.[٢]

وبتاريخ الحادي عشر من حزيران عام ١٩٢٥م أرسلت وزارة الخارجية المصرية إلى النائب العام المصري، تعميمًا تضمن إبلاغ الأخير بشأن تعامل المحاكم الخاصة بالرعايا الإيرانيين في مصر، إذ أرسلت وزارة العدل رأي لجنة الشؤون الحكومية المصرية في هذا الشأن وجاء ملخصه : أولاً، يتمتع موظفو الهيئة السياسية والقنصلية التابعون للحكومة الإيرانية، بمن فيهم الوزراء المفوضون والسكرتارية السياسيون والقناصل ووكلائهم ومترجمو القنصليات، بنفس المزايا المنصوص عليها في مواد القانون الجنائي للموظفين السياسيين من القنصليات الأجنبية الأخرى. ثانيًا، مأمورو أشغال قنصليات دولة إيران وتراجمه هذه المأموريات يعاملون بصفة عامة بنفس ما يعامل به الرعايا الإيرانيون بمعنى انهم خاضعون للقضاء الأهلي بشرط أن تخطر السلطات القنصلية الإيرانية بإبلاغ الجهات ذات العلاقة بهذا الأمر ليتسنى لها التصرف في المستقبل[٣].

وبتاريخ الحادي عشر من أذار عام ١٩٢٦م، بعث ستة تجار إيرانيين يقيمون في الإسكندرية برقية احتجاج وتظلم الى السفير الإيراني بالقاهرة وهو كل من هم حسن مصطفى وعلي أبو زيد ومصطفى جمعة وإسماعيل علي ومصطفى إسماعيل ومحمود شعبان شرحوا فيها طبيعة الاعتداءات التي تعرضوا لها من قبل مجهولين وذكروا في برقيتهم أنهم تجار يحملون الجوازات الإيرانية انطلقوا من مدينة همدان مع عائلاتهم ومن بينهم اثنان وعشرون امرأة اقدموا إلى مصر للتجارة وذكروا انهم قد وصلوا الإسكندرية في الثالث من أذار ١٩٢٦ ونصبوا خيامهم بالقرب من أماكن سكنى بعض العوائل المصرية وضعنا، وكان لديهم ماشية وممتلكات خاصة، وتذكر البرقية انهم تعرضوا للهجوم المباغت وتمت سرقة مبالغ مالية قدرت بـ ٦٠ ليرة تركية و ٦ ليرات مصرية وعملة ورقية من فئة الليرة الواحدة ومبلغ ٥٠ قرشًا إضافة الى ملابس بقيمة عشرين ليرة

مصرية، وقد أصابوا احدهم برصاص أصابت يده، وأخرى أصابت فخذه، وقد قدم التجار الإيرانيين شكوى عند اقرب مركز شرطة ونقل المصاب إلى مستشفى الأميري[٤]

وبتاريخ السادس عشر من أذار عام ١٩٢٦م بعث السفير الإيراني بالقاهرة برقية الى محافظ الإسكندرية اخبره فيها بالاعتداءات التي كان يتعرض لها الرعايا الإيرانيون في الإسكندرية والمناطق المحيطة بها، وطالبه بضرورة توفير الحماية القصوى واللازمة بما كفلته لهم التعليمات النافذة بحماية الرعايا والدبلوماسيين والموظفين الأجانب[٥]. وبتاريخ الخامس والعشرين من أذار عام ١٩٢٦م بعث حاكم الإسكندرية برقية أخبار إلى محافظ القاهرة بخصوص الشكوى التي تقدمت بها السفارة الإيرانية بمصر يوم التاسع عشر من أذار بخصوص حوادث السرقات والاعتداءات المتكررة التي تعرض لها الرعايا الإيرانيين في الإسكندرية، وقد تضمنت البرقية أخبارًا بأنه تم إلقاء القبض على عدد من المشتبه بهم وما زالت التحقيقات جارية بحسب البرقية[٦]

وبتاريخ الحادي والثلاثين من أذار عام ١٩٢٦ تم إخبار السلطات المصرية العليا بحيثيات الهجمات التي تعرض لها التجار والرعايا الإيرانيين وقد وعد حاكم القاهرة محمود صدقي باتخاذ الإجراءات الرادعة لمنع تكرار مثل هكذا حوادث[٧]. وردًا على تلك التحركات التي عبرت عن النوايا الصادقة والرغبة الحقيقة لدى الجانب المصري بالإمساك بالجناة الحقيقيين بعث السفير الإيراني برقية شكر وعرفان الى محافظ القاهرة يوم الخامس من نيسان توجه فيها بتقديم شكر حكومته وبالنيابة عن زملائه الموظفين بالسفارة ونيابة عن جميع الرعايا الإيرانيين في مصر[٨].

ثانيًا: الجوانب الاجتماعية في العلاقات المصرية - الإيرانية

لا يخفى على كاتب أو مؤرخ أن يسلط الضوء على أدق التفاصيل واصغرها وهو بصدد دراسة تاريخ علاقات بين بلدين مهمين كمصر وإيران وهذا ما لاحظناه في نصوص بعض الوثائق التي تضمنت معلومات مهمة حول توثيق عرى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين البلدين، فعلى سبيل المثال بتاريخ السابع والعشرين من أيار عام ١٩٢٢م بعثت السفارة الإيرانية بالقاهرة برقية الى وزارة الخارجية تخطرها فيها بموعد انعقاد مؤتمر الجغرافيا والمناخ الذي تعتزم القاهرة على عقده في الأشهر القادمة وقال السفير في برقيته أن حكومة مصر تعتزم دعوة جميع الدول منهم الوفود الإيرانية وطالب بالإسراع بتشكيل الوفود لهذا الغرض وإعداد مشروعات دراسات حول الجغرافيا والمناخ ليتم تقديمها خلال جلسات المؤتمر[٩] وفي هذا الصدد بدأت وزارة المعارف الإيرانية بناءً على برقية وزارة الخارجية الإيرانية بالتحضير لحضور جلسات المؤتمر وتم إعداد دراسات وخطط وتشكيل لجان علمية على مستوى عال لتمثيل إيران في المؤتمر[١٠] وطالبت وزارة الخارجية السفير الإيراني بتقديم شكرها وعرفانها إلى حكومة مصر وإلى اللجان القائمة على المؤتمر لتوجيهها دعوة رسمية لإيران بحضور المؤتمر وأضاف أنه لمن دواعي السرور أن يحضر وفد علمي ممثلاً عن حكومة وشعب إيران للقاهرة.[١١]

وبتاريخ التاسع والعشرين من حزيران عام ١٩٢٤م طالبت وزارة الخارجية الإيرانية سفيرها في مصر بتقديم مجمل التسهيلات اللازمة وتذليل العقبات أمام الطلبة المصريين الذين يرومون إكمال دراستهم في الجامعات الإيرانية وممَنْ يرغب بتعلم اللغة الفارسية في جامعات ومعاهد إيران[١٢] وفي السياق نفسه وبتاريخ السابع من تموز عام ١٩٢٦م بعثت وزارة الخارجية الإيرانية برقية الى جميع الوزراء المفوضين في الدول الإسلامية والعربية ومنهم مصر بأرسال أسماء وعديد المدارس الإيرانية الموجود في مصر وبالتالي حتى يتسنى لوزارة المعارف إرسال وتكليف المدراء والمدرسين وتوفير المناهج الدراسية الخاصة بها[١٣] ومن الجدير بالذكر أن لإيران مدرسة واحدة بمصر وهي المدرسة الخيرية ومديرها ميرزا محمد علي بك[١٤]. كما جرت بتاريخ الثالث عشر من أذار عام ١٩٢٧م مراسلات بين وزارة الخارجية المصرية والجانب الإيراني بخصوص موافقة حكومة مصر بتزويد إيران بنسخة من كتاب (معجم المصطلحات الطبية) للدكتور محمد شرف للإفادة منه في المدارس والمعاهد الإيرانية[١٥] وكانت السفارة الإيرانية قد رحبت بالعرض وقدمت عن طريق سفيرها شكرها الى الحكومة المصرية والى القائمين على تأليف المعجم[١٦]

كما لم تغفل الوثائق الإيرانية موضوع الارتباط (الزواج) بين الرعايا الإيرانيين والمصريين فبتاريخ العشرين من نيسان عام ١٩٢٦م جرت مراسلات بين وزارت الخارجية الإيرانية وغرفة تجارة إيران بالقاهرة بخصوص تذليل العقبات وحل المشكلات أمام الإيرانيين الذين يرغبون بالزواج من النساء المصريات ومنها على سبيل المثال عدم التزام الطرف الإيراني بأخبار السفارة الإيرانية عند إجراء العقد الشرعي والقانوني وهو من شأنه أن يضع صعوبات وعراقيل وبالتالي مشكلات قانونية في المستقبل، وعليه الزمت وزارة الخارجية كل شخص إيراني يرغب

بالارتباط بامرأة مصرية أن يحضر إلى السفارة أو إلى أي قنصلية إيرانية في مصر وتقديم جميع الأوراق الثبوتية لكلا الطرفين، وللأطفال إذا كان هنالك أطفال يتم تبنيهم بعد الحصول على إذن رسمي من المحاكم المصرية المختصة[١٧].

وحلاً للمشكلات التي وقع بها الكثير من الرعايا الإيرانيين بخصوص الارتباط بالنساء المصريات بدأت سلسلة من المفاوضات بين الجانب المصري والإيراني بخصوص تعليمات ممن يحق لهم الحصول على الجنسية المصرية من الرعايا الإيرانيين، فبتاريخ الثلاثين من تموز عام ١٩٢٧م بعثت وزارة الخارجية الإيرانية برقية الى السفارة الإيرانية بالقاهرة حملت عنوان "قانون الجنسية المصرية" تضمنت تعليمات خاصة للذين منحوا الجنسية الإيرانية من العرب وذكرت البرقية أن إيران تستند في مطالبها باحترام التبعية الإيرانية وحاملي جنسيتها في الدول العربية أسوة ببقية الرعايا الأجانب وهي تستند في تعاملها على اتفاقية المواطنة والتبعية التي كانت قد عقدتها مع الدولة العثمانية، وبخصوص الإشكالات الحاصلة بخصوص مدى تمتع حاملي الجنسية الإيرانية من العرب العاملين بمصر بالامتيازات التي يتمتع بها الرعايا الإيرانيون طالبت وزارة الخارجية السفير الإيراني بمفاتحة الجانب المصري بتشكيل لجنة خاصة للنظر بهذه القضية وحلها بالطرق الدبلوماسية والقانونية[١٨].

وبتاريخ العاشر من نيسان عام ١٩٢٧م بعث وزير الخارجية المصري برقية الى وزارة الخارجية الإيرانية بخصوص حاملي الجنسية الإيرانية من غير الإيرانيين المتواجدين في مصر وذكر بها إشارة إلى البرقيات السابقة التي بعث بها يومي الخامس والعشرين والثامن والعشرين من كانون الثاني بخصوص إجراء تحقيق قانوني بخصوص الحقوق والمزايا التي يتمتع بها حاملي الجنسية الإيرانية، وأوضح ردًا على التضييق على هؤلاء بأن حكومة مصر لا تتعامل مع هؤلاء أسوة بجميع الرعايا الأجانب ومنهم الإيرانيين، إلا إذا كان حامل الجنسية مضى حصوله على الجنسية الإيرانية ما يقل عن عشرين عام، وأضاف أنه كان قد أبلغ القنصلية الإيرانية بإيران بجميع ظروف وملابسات القضايا المتعلقة بالرعايا الأجانب وأنه على استعداد للقاء السفير الإيراني وعقد اجتماع "ودي" لحل جميع المشكلات العالقة بين الطرفين[١٩].

وفيما يتعلق بقضايا الخضوع للمحاكم القنصلية تضمنت بعض الوثائق الفارسية معلومات حول تشكيل هيئة المحاكم القنصلية الإيرانية بمصر، فبتاريخ الرابع والعشرين من حزيران عام ١٩٢٨م بعث أربعة عشر بهائيًا إيرانيًا يقيمون في مصر برقية الى الوزير المفوض الإيراني بمصر ميرزا غفار خان جلال ابلغوه فيها انهم بصدد تقديم شكوى بخصوص انتخاب ممثلين وموظفين في القنصلية الإيرانية وممثلين في المحاكم القنصلية الإيرانية في مصر،[٢٠] وأنهم تفاجئوا أنهم غير مشمولين بهذا الأمر سوى الطائفة الشيعية، وأضافوا أنهم يسعون في ظل حكومة الشاه بهلوي إلى نيل حقوقهم كاملة أسوة بأقرانهم من الطوائف الأخرى، وأنهم أعلنوا أن الانتخابات التي جرت باطلة غير قانونية، وأنهم إذا ما تعرضوا إلى أي حدث معين، فأنهم غير ملزمين بمراجعة المحاكم القنصلية الإيرانية أو الموظفين العاملين بها، كما أنهم لا يعتبرون أي حكم صادر منها الزاميًا بالنسبة لهم.[٢١] وبنفس الصدد بعث اليهود الإيرانيين المقيمين في مصر برقية الى الوزير المفوض شكروه فيها على دعوتهم لانتخاب أعضاء المحاكم القنصلية الإيرانية في مصر يوم ٢٤ حزيران، وأنهم متأسفون جدًا لما حصل في أثناء الاجتماع من عدم حصول من اليهود على العضوية وحملت برقيتهم نوع من العتب للسفير الإيراني ومما جاء فيها "أن اليهود وطنيون وهم من قلب إيران وروحها وجميعهم لديهم الإخلاص تجاه الملك والنظام السياسي في إيران وانهم يلتمسون منكم اختيار عضوا من طائفتهم في عضوية لجان المحاكم القنصلية"[٢٢].

ثالثًا: الجانب الاقتصادي والدولي في العلاقات الإيرانية – المصرية

وعلى الصعيد الاقتصادي لم تشأ كلا الدولتين أن تغيب موضوع توثيق العلاقات التجارية والمالية بينهما وهنا نضع ما ورد بمتن إحدى الوثائق إذ بتاريخ الثلاثين من آب عام ١٩٢٢م بعثت الوكالة السياسية الإيرانية بمصر برقية إلى وزارة الفلاحة والفوائد العامة الإيرانية برقية فيها تفصيل للنسب المالية التي تستحصلها المؤسسات المالية المصرية جراء التجارة والرسوم الجمركية والضرائب كنوع من التحفيز على مفاتحة الوزارة لتأسيس غرفة تجارة إيرانية لإدارة العمليات التجارية الإيرانية بمصر ورعاية مصالح التجار وأرباب الأملاك الإيرانيين والرعايا[٢٣].

وتعزيزًا للشراكات الاقتصادية بين البلدين وبتاريخ الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٨م وقع الجانب الإيراني والمصري اتفاقية (مودة وإقامة) وقد جاءت الاتفاقية من اثنتا عشرة مادة جاء في ديباجيتها "إن جلالة إمبراطور إيران وجلالة ملك مصر يسعون إلى إقامة علاقات صداقة حقيقية فقرروا عقد اتفاقية قنصلية وجمركية وتجارية لتنظيم العلاقات بين البلدين" ولهذا الغرض خولوا كل من فتح الله خان باكروان

ممثلاً عن وزارة الخارجية الإيرانية وحسن نشأت باشا الوزير المفوض في إيران وبعد تبادل وجهات النظر وتقديم الأوراق المعتمدة من طرف كل جانب وقعوا على مواد الاتفاقية، إذ جاء في المادة الأولى "الدعوة إلى إقامة سلام دائم وصداقة كاملة بين إيران ومصر ومواطني البلدين" فيما تناولت المادة الثالثة أن من حق كل طرف من الأطراف المتعاقدة إن تعين المسؤولين الدبلوماسيين أو مَنْ تجدهم في موقع المسؤولية بعد الحصول على إذن من الطرف الأخر، وسمحت المادة الرابعة مواطني كل طرف دخول البلد الأخر بكل حرية كما يحق له العيش في البلد المتعاقد معه والحصول على الإقامة وفقًا للوائح والقوانين السارية وأقرت المادة الزام حكومة البلد الأخر بتوفير الحماية اللازمة للرعايا والمسؤولين الدبلوماسيين والتجار وهذا ما أقرت به المادة الخامسة من انه يحث لجميع رعايا البلدين ممارسة حق التجارة وامتلاك المنشآت الصناعية والعمل بها أو الحصول على وظيفة مدنية في دوائر الدولة كما يحق لهم بيع وشراء الأراضي والعقارات أسوة بالمواطنين المحليين فيما أوجدت المادة السادسة من نص الاتفاقية حلاً لمسألة خضوع رعايا كلا البلدين للمحاكم الجنائية والجزائية وحتى المسائل الضريبية والإدارية للبلد المتعاقد معه وما إلى ذلك، من القوانين واللوائح الحكومية ونصت المادة الثامنة على حث الخطى والإسراع بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدان على إبرام العقود الدبلوماسية والجمركية والتجارية في أسرع وقت ممكن على أساس المساواة التامة في الحقوق والواجبات، فيما حددت المادة التاسعة مدة الاتفاقية بخمس سنوات قابلة للتجديد إلا إذا رغب أحد الأطراف بإلغائها فيقوم بأخبار الطرف الثاني قبل ستة اشهر[٢٤]. كما شهد اليوم ذاته مراسلات على مستوى عال بين الوزير المصري المفوض في طهران حسن نشأت وبين ممثل وزارة الخارجية الإيرانية باكرون تضمنت مفاتحة كل طرف على تفعيل نص المادة السادسة من الاتفاقية والتي نصت على إيجاد حل لمسألة عرض رعايا كلا البلدين للمحاكم القضائية الخاصة بالبلد المقابل وخضوعهم خضوعًا تامًا لمجمل القوانين واللوائح والتشريعات القانونية بعد أن كانت هذه المسألة تؤرق كلا الطرفين وتسببت في خلق كثير من المشكلات القانونية فيما أشار باكرون أن الرعايا المصريين ليسوا مسؤولين أمام المحاكم الدينية الشرعية في إيران وتم تحديد المحاكم المدنية باعتبارها هي الجهة المخولة والمسؤولة الوحيدة عن محاسبة المصريين[٢٥].

لم تمضي إجراءات تطبيق الاتفاقية أنفة الذكر من دون معارضة بعض رعايا الدولتين فعلى سبيل المثال بعث عدد من تجار الإيرانيين برقية اعتراض الى وزير الخارجية الإيراني طالبوه فيها بإعادة النظر ببعض مواد الاتفاقية وذكروا انهم تعرضوا للضرر نتيجة المباشرة بتطبيق الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ سيما مسالة الوقوف أمام المحاكم الأهلية المصرية والخضوع للقوانين واللوائح المصرية السارية إذ طالبوا بأن تكون محاكمتهم أمام المحاكم الأجنبية المختلطة أسوة بأقرانهم من الرعايا الأجانب على اعتبار أن المحاكم المختلطة تكون فيها الإجراءات سريعة للغاية وفيها نوع من "اللين" تجاه الرعايا الأجانب على عكس المحاكم الأهلية المصرية "بطيئة الإجراءات وفيها مضيعة للحقوق" فيما يفصل في المحاكم المختلطة بالقضية بأسابيع معدودة تبقى القضية في المحاكم الأهلية شهور بل سنوات. وأضافوا بما أن أغلبية الرعايا الإيرانيين المتواجدين في مصر هم من طبقة التجار وأرباب العمل والحرف فمثل هكذا إجراءات تكون مضرة بهم وبمصالحهم وطالبوا السلطات المختصة بعدم تجديد نص الاتفاقية التي تنتهي في الحادي والعشرين من تموز عام ١٩٣٤م[٢٦] كما بعث بتاريخ التاسع من أيلول عام ١٩٣٣ أحد أبرز تجار إيران محمد حسين أصفهاني برقية الى سفير إيران بمصر طالبه فيها بعدم تجديد الاتفاقية أنفة الذكر لأنها "ضارة بمصالح الإيرانيين سيما طبقة التجار وأصحاب الأملاك" وتضمنت البرقية رجاءً حارًا من قبل هذه الطبقة الى حكومة إيران بعدم تجديد نص الاتفاقية[٢٧].

وبتاريخ الرابع من تشرين الأول عام ١٩٤٥م بدأت المخاطبات الرسمية بين مصر وإيران بخصوص انتخاب ممثلي الدول الإسلامية في محكمة العدل الدولية وبعث السفير الإيراني في مصر محمود جام برقية تطمين الى وزير خارجية بلاده اخبره فيها أن وزارة الخارجية المصرية ممثلة بوزيرها عبد الرحمن بدوي كانت قد أعطته وعدًا أنها بصدد الضغط وممارسة دورها على بعض الدول الإسلامية للتصويت لممثل إيران في المحكمة[٢٨] وبتاريخ العاشر من كانون الأول عام ١٩٤٥م وفي برقية أخرى قال السفير الإيراني انه نال استحصال موافقة كل من سوريا ولبنان بخصوص التصويت لصالح مرشح إيران في محكمة العدل الدولية وانه بصدد استحصال موافقات مبدئية من بعض الدول الإسلامية برعاية مصرية.[٢٩]

خَاتِمَةٌ

بعد رحلة علمية شيقة للغاية أبصرت عدد من الوثائق الفارسية التي تضمنت مادة علمية حقيقية النور عن هذه الأوراق المتواضعة التي أضعها بين يدي القراء والمهتمين والمؤرخين. هذه الأوراق تتعلق بواحدة من أهم الجوانب التاريخية التي من المفروض أن تبحث ويدقق في حيثياتها، إلا وهي العلاقات الدولية. ونحن هنا بصدد الحديث عن واحدة من تلك الجوانب المهمة التي أطرت علاقات بلدين مهمين على المستوى الدولي ألا وهما إيران ومصر، المطلع على البحث يجد أن البلدين كانت علاقتهما ضاربة ومتينة وعلاقات طيبة كانت قائمة على أساس المودة والمصالح المتبادلة واحترام خصوصيات الطرف الآخر.

جاءت وريقات البحث لتسلط الضوء على جوانب منها الجانب الاقتصادي وهو المهم الذي أطر تلك العلاقات التجارية وبالتالي تنظيم علاقات البلدين التجارية بالشكل الذي يرضي رعايا كلا الدولتين، كما بحثنا الجانب الاجتماعي وفيه بينا وبحسب الوثائق كيف أن كلا الدولتين سعيًا إلى وضع الحلول الناجحة ووضع برامج قوانين وتشريعات نظمت العلاقات الاجتماعية وقضية وجود الرعايا في كلا البلدين. وهكذا الجانب السياسي والدولي الذي لطالما كان هو العلامة الأبرز والحلقة الأهم في محور العلاقات الإيرانية المصرية.

الاحالات المرجعية:

(١) اسناد وزارت امور خارجه، رفتا ربا اتباع ايراني در كشور مصر، تاريخ خرداد ماه ١٣٠١ش، از: سر كنسول ايران در دمنهور به: سفير ايران در مصر، نمره ١٨٣.

(٢) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: رفتا ربا اتباع ايراني در كشور مصر، تاريخ ١٣٠٤ش، از: سر كنسول ايران در دمنهور به: سفير ايران در مصر، نمره ٢٩٤.

(٣) اسناد وزارت امور خارجه، رفتا ربا اتباع ايراني در كشور مصر، تاريخ ١١ زوئن ١٩٢٥م.

(٤) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: حمله اعراب به ايرانيهاي مقيم اسكندريه، از: شش تن از تاجران ايراني به: سفير دولت ايران در مصر، تاريخ ٢٠ اسفند ١٣٠٤ش، نمره ٧١٦.

(٥) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: حمله اعراب به ايرانيهاي مقيم اسكندريه، از: سفارت ايران در مصر به استاندارد اسكندريه، تاريخ ٢٨ اسفند ١٣٠٤ش، نمره ٧٣٢٦.

(٦) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: حمله اعراب به ايرانيهاي مقيم اسكندريه، از: استانداري اسكندريه به: استاندارد قاهره، تاريخ فروردين ١٣٠٥ش، نمره ٣٧٥.

(٧) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: حمله اعراب به ايرانيهاي مقيم اسكندريه، از: استاندار مصر محمود صدقي به: سر كنسول ايران در مصر، تاريخ فروردين ١٣٠٥ش، نمره ٤٢٤٢\٢١٩

(٨) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: حمله اعراب به ايرانيهاي مقيم اسكندريه، از: سفارت ايران در مصر به: استاندارد اسكندريه، تاريخ ١٧ فروردين ١٣٠٥ش، نمره ٣٥.

(٩) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: كنكره جغرافياي قاهره وحضور نمايندكان ايراني در ان، فرستنده: سفارت ايران در مصر، كيرنده: وزارت امور خارجه، تاريخ غره شوال ١٣٤٠ق، نمره ١٢١.

(١٠) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: كنكره جغرافياي قاهره وحضور نمايندكان ايراني در ان، فرستنده: وزارت امور خارجه، كيرنده: سفارت ايران در مصر، تاريخ ٢٤ اسد ١٣٠١ش، نمره ٢٢٢٢٩.

(١١) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: كنكره جغرافياي قاهره وحضور نمايندكان ايراني در ان، فرستنده: وزارت امور خارجه، كيرنده: ميرزا فتح اله خان امير ارفعي، تاريخ ١٣٠٤ش.

(١٢) اسناد وزارت امور خارجه،موضوع: انجام تسهيلات در ايران براي محصلين مصري واموزش زبان فارسي، فرستنده: زارت امور خراجه، به: سفارت ايران، تاريخ ٢٩ زوئيه ١٩٢٤م، نمره ٣٥٩.

(١٣) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: ارسال اسامي وآدرس مدارس ايراني در خارج، فرستنده: وزارت امور خارجه، كيرنده: مامورين دولت ايران در ممالك خارجه، تاريخ ١٥ تير ١٣٠٥ش، نمره ٤٢٣٣\٣٥.

(١٤) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: اسامي مدارس ايراني در مصر، فرستنده: سفارت ايران در مصر، كيرنده: ميرزا محمد علي بك رئيس مدرسه بنام خيريه، تاريخ ١١ شهريور ١٣٠٥ش، نمره ٦٧٤.

(١٥) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع اعطا يك نسخه از فرهنك اصطلاحات بزشكي به دولت إيران، فرستنده: وزارت امور خارجه مصر، كيرنده: وزير معارف، تاريخ ١٣ مارس ١٩٢٧م

(١٦) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع اعطا يك نسخه از فرهنك اصطلاحات بزشكي به دولت ايران، فرستنده: سفارت ايران، كيرنده: وزارت امور خارجه مصر، تاريخ ١٦ مارس ١٩٢٧م

(١٧) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: ازدواج ايرانيان با زنان مصري، فرستنده: سفارت دولت ايران در مصر به: اطاق تجاري ايرانيان در مصر، تاريخ ٣٠ فروردين ١٣٠٥ش، نمره ٨٦.

(١٨) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: قانون تابعيت مصر، از: وزارت امور خارجه به: سفارت دولت ايران در مصر، تاريخ ٧ مرداد ١٣٠٦ش، نمره ١٠٦٤\٣٥.

(١٩) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: تابعيت ايرانيان مقيم مصر، از: وزارت امور خارجه مصر به: وزير امور خارجه ايران، تاريخ ٢٠ فروردين ١٣٠٦ش، نمره (٧١٣) ١٤\٣١٨ ١٠٠.

(٢٠) بتاريخ الرابع والعشرين من حزيران تم انتخاب عشرة اشخاص ممثلين في المحاكم القنصلية الايرانية بمصر وهم كل من: (احمد بك حسيني، حسن بك طهراني، حسن بك يزدي، اسماعيل بك علي، محمد رضا بك قزويني، احمد بك عبد الرسول شيرازي، محمود بك عبد الرسول شيرازي، مصطفى عبد الرسول شيرازي، محمد جعفر بيات شيرازي، ميرزا ابو طالب جهرمي). للتفاصيل ينظر: اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: سو كندنامه وامضاء اعضاي محاكمات ومجلس حبسي جنرال قونسولكراي، تاريخ ٣ مرداد ١٣٠٧ش.

(٢١) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: در جواب عدم عضويت بهائيان در محاكم قونسولي، از: جهار تن از بهائيان ايراني مقيم مصر به: ميرزا غفار خان جلال وزير مختار دولت عليه ايران، تاريخ ٣٠ تير ١٣٠٧ش.

(٢٢) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: در خواست تعيين يك نفر از كليميان براي محكمه قونسولي، از: تني جند از كليميان ايرانيان مقيم مصر به: ميرزا غفار خان جلال وزير مختار دولت عليه ايران، تاريخ ١٠\٤\١٣٠٧ش ، نمره ٥٢.

(٢٣) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: گزارشي از اقدامات انجام شده در مصر، فرستنده: وكالت سياسي إيران در مصر، كيرنده: وزارت فلاحت وتجارت وفوايد عامه، تاريخ ٨ محرم ١٣٤١ق، نمره ٢٥١.

(٢٤) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: عهدنامه مودت واقامت بين إيران ومصر، تاريخ ٧ اذر ١٣٠٧ش.

(٢٥) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: بيرامون عهدنامه مودت واقامت، فرستنده: كفيل وزارت امور خارجه – باكرون، كيرنده: حسن نشئت باشا وزير مختار، تاريخ ٢٨ نوافمبر ١٩٢٨م.

(٢٦) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: اعتراض به معاهده ايرا ومصر ودر خواست لغو آن، فرستنده: جمعي از تجار اتباع إيران مقيم مصر، كيرنده: وزير خارجه إيران، تاريخ ١٣١٢ش.

(٢٧) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: در خواست عدم تجديد معاهده إيران ومصر، فرستنده: محمد حسين اصفهاني، كيرنده: سفير إيران در مصر، تاريخ ٢٨ شهريور ١٣١٢ش، نمره ٧٤٥ – ١-١٦

(٢٨) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: معرفي نماينده مصري به ديوان دادرسي بين مللي، فرستنده: سفير كبير، كيرنده: وزارت امور خارجه، تاريخ ١٢ مهر ١٣٢٤ ش، نمره ٣٣٨.

(٢٩) اسناد وزارت امور خارجه، موضوع: معرفي نماينده مصري به ديوان دادرسي بين مللي، فرستنده: سفارت إيران در مصر، كيرنده: وزارت امور خارجه، تاريخ ١٩ اذر ١٣٢٤ش، نمره ٤٤٤.